

Distr.: General
3 January 2015
Arabic
Original: French

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة التاسعة والخمسون

٩-٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني

بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية

العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠:

المساواة بين الجنسين والتنمية

والسلام في القرن الحادي

والعشرين"

بيان مقدّم من الرابطة الأفريقية للماء، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز
استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي*

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* هذا البيان صادر دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

040215 030215 14-66599X (A)



بيان

تدبر الماء والتطهير والصرف الصحي وسيلة لا غنى عنها لجعل العالم أكثر عدلاً وإنصافاً في العلاقات بين المرأة والرجل

بحلول عام ٢٠١٥ ينتهي الأجل الذي حدده المجتمع الدولي لنفسه لتحقيق أهداف الألفية التي تم تحديدها في عام ٢٠٠٠ في نيويورك. وتشمل هذه الأهداف قضايا إنسانية كبرى هي الحد من شدة الفقر ووفيات الولدان، ومكافحة أوبئة عديدة مثل نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، وإتاحة التعليم، والمساواة بين الجنسين، وتحقيق التنمية المستدامة. ويشار في إحدى الفقرات الفرعية من النص المعني إلى استهداف تحقيق تقليص نسبته خمسون بالمائة في عدد الأهالي الذين لا يتاح لهم الحصول المستدام على الماء الصالح للشرب والانتفاع بخدمات التطهير والصرف الصحي الأساسية. إن هذا الهدف تحقق في معظم البلدان التي يتألف منها مجتمعنا الدولي لكن أفريقيا، كما هي حالها على صعد أخرى، لم تواكب حركة التقدم على هذا الصعيد للأسف. فمرة أخرى لم يكن بمقدور هذه القارة أن تفي بالتزاماتها الدولية، ويظل الماء مادة نادرة تُبذل للحصول عليها تضحيات جسام فيما يخص مجموعات عديدة من الأهالي. ووقتَ تعمل منظمة الأمم المتحدة، مع الحكومات والمجتمع المدني ومختلف الشركاء، لاستغلال الزخم الذي آتته الأهداف الإنمائية للألفية والتهيئة لتنفيذ برامج طموحة لما بعد عام ٢٠١٥، تظل أغلبية بلدان الجنوب تواجه مصاعب كبيرة ولمّا يزل يتعين عليها سد عجز عديدة.

ومن البديهي بالطبع أن المرأة هي من يتحمل عبء حالات التأخر الحاصل، في هذا السياق المتسم بدرجة كبيرة من المشاشة، إذ أن من المعلوم جيد العلم أنه، في إطار قطاع النشاط الذي تهتم به على وجه الدقة، يقع على عاتق النساء عندما يُفتقر إلى الماء في المنزل عبء جليله إليه. وتلكم مهمة كثيراً ما تكون مرهقة يُضطرون أحياناً لأدائها إلى قطع مسافات شاسعة والنهوض بعبء أحمال من الماء تكون في بعض الأحيان باهظة. وذلكم وضع لا مناص من أن يؤثر على سلامتهن البدنية والنفسية.

في عام ١٩٩٥، عندما قدمت لجنة وضع المرأة، المجتمع في بيجين، خطة عملها الخاصة بالسنوات المقبلة، عقدنا جميعاً كبير الأمل على هذه الخطة، لأنها تنص على أعمال كان يُفترض أن تتيح تعزيز سلطان المرأة على المستوى الاجتماعي والمستوى الاقتصادي والمستوى السياسي، وتحسين صحتها، وتيسير نواها التعليم، وحماية حقوقها في الإنجاب. أما ما نعاينه اليوم فيبعث على الحزن لدى عدد كبير من النساء في البلدان النامية. فبأي سلطات يمكن للمرأة أن تتمتع في مجتمعها إذا لم يُنظر إليها إلا بصفتها جالبة الماء للأسرة؟ وأي تعليم يراد توفيره للفتاة عندما تكون أول من يستيقظ صباحاً وآخر من يأوي إلى سريره، بسبب مهمة جلب الماء المرهقة، وذلك على

حساب دراستها؟ وعن أي صحة نتحدث عندما يتوجب على المرأة يومياً أن تنهض بأعباء بهذا النقل وأن تقطع مسافات بهذا الطول سيراً على الأقدام للبحث عن الماء؟ ناهيك عن الأخطار المتصلة بجودة الماء الذي كثيراً ما يُجمع في ظروف كارثية، ما يعرّض للخطر صحة جميع أفراد الأسرة بل وحياتهم. ذلكم هو الظلم الذي ما زال يتعين اليوم أن تقاسيه نساء كثيرات، فلا يتمتعن من جرائه بنفس الحقوق والامتيازات التي يتمتع بها الرجال، ويجدن طريقهن إلى المستقبل مسدودة بسبب كونهن نساء.

وتأخذ الحكومات على عاتقها، يساعدها في ذلك شركاؤها في التنمية، واجب التدخل في كل المجالات على أراضيها بغية التخفيف عن أهالي بلدانها وتسريع الآليات التي تتيح الحصول على الماء الصالح للشرب للجميع. لكن يوجد حل آخر هو جعل شركات الماء أفضل أداء بغية زيادة قدرتها على توفير الماء الجيد للأسر لا في الأرياف فحسب بل أيضاً وعلى الأخص في المدن حيث لمّا تزل فئة هامشية هامة من السكان تعيش معاناة الفاقة الماسة. تلك هي المهمة التي تولت الاضطلاع بها منظمنا التي توجد منذ عام ١٩٨٠، وتضم معاً زهاء مئة شركة من شركات المياه وشركات التطهير والصرف الصحي. إننا نصمم منذ بضع سنوات برامج شراكات بين شركات المياه لأننا أدركنا أن أفضل وسيلة يمكن بها للشركة أن تزيد قدراتها على العمل تتمثل في التماس الصلة بشركات أخرى هي أفضل أداء. ويمكنني أن أحدثكم، على نحو ملموس محسوس، عن حالة شراكة نقوم الآن بإعمالها في باماكو في مالي. فباماكو مدينة يقطنها زهاء مليوني إنسان تعاني من نقص فادح في الماء الصالح للشرب. وكثيراً ما ترى فيها النساء يتمشين من حي إلى حي والطشوت على رؤوسهن بحثاً عن مصدر يتزودن منه بالماء الصالح للشرب. ومن الأسباب التي يعزى إليها هذا الوضع أن شركة الماء الوحيدة في البلد تعاني منذ وقت طويل من حالات خسارة بالغة ندعوها بالمصطلح الدارج لدينا بـ"الماء غير المُقَوَّر" الذي يقوِّض أدائها الاشتغالي. وبلغت الحال أن المردود الإجمالي لشبكة شركة مالي لتدبير الماء الصالح للشرب (SOMAGEP) شهد بين عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ تدبّياً ملحوظاً، إذ انخفض الإنتاج بنسبة مقدارها ٣,٣%. وفي عام ٢٠١٢ بلغت الخسارات الإجمالية في المنتجات بالقياس إلى المبيعات ٢٧,٥ مليون متر مكعب. إنكم تدركون ما لهذا العجز من أثر على الأسر التي تعوّل دائماً على اضطلاع النساء بمهمة جلب الماء.

ولذا فإن الرابطة الأفريقية للماء قامت، من خلال برنامجها المسمى "الشراكة بين شركات استغلال الماء في أفريقيا" (Water Operators Partnership Africa)، بتيسير إقامة شراكة بين شركة مالي لتدبير الماء الصالح للشرب (SOMAGEP) والمكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب في المغرب، بغية تحسين أداء شركة مالي لتدبير الماء الصالح للشرب عن طريق تقليص الخسارة المرتبطة

بالماء غير المُفَوَّتر في العاصمة باماكو. واليوم تبدّى نتائج هذه الشراكة من وجهين: فأولاً أنشأت شركة مالي لتدبير الماء الصالح للشرب دائرة معنية بأعمال القياس وجهازاً لتحسين المردود، وثانياً أمكن لهذه الشركة أن تقوم على الصعيد الاشتغالي بإعداد أعوان للكشف عن حالات التسرب والبحث عنها. وسيتسنى لنا في غضون بضعة أسابيع تقييم أثر هذه الشراكة على أداء شركة مالي لتدبير الماء الصالح للشرب، وسيغدو بوسعنا أيضاً تقييم كيفية إفضاء ذلك إلى تحسُّن حياة الأسر ولا سيّما حياة النساء.

ويُفترض أن تتيح جميع هذه المبادرات لقارتنا، إذا تم تشجيعها ودعمها، تدارك تأخرها الكبير فيما يتعلق بحصول الأهالي على الماء الصالح للشرب ونوالهم خدمات التطهير والصرف الصحي الجيدة. ولا شك أن المرأة ستستفيد من ذلك الفائدة الأكبر: الحصول على الماء بمجرد إعمال صنبور مطبخها، أو صنبور حمامها. تلكم حركة تبدو عادية جداً لكثير منا، لكن تصوروا ما تمثله عند ملايين النساء اللواتي يعشن في الأحياء البائسة في مدننا الكبيرة. تصوروا ما تمثله هذه الحركة عند فتياتنا المحرومات من التعليم المدرسي، عند جميع نساء الأرياف اللواتي يطمحن أيضاً إلى حياة أكثر رفاهاً! وعلاوة على ذلك يقوم العديد من شركاتنا منذ بضع سنوات بتجريب زيادة نسبة النساء بين العاملين فيها، محققة في ذلك نجاحاً كبيراً. إنها أصبحت بذلك من كبريات الشركات التي توفر الوظائف للإناث من الأهالي، مساهمة بذلك في تمكينهن اقتصادياً واجتماعياً.

فالاستثمار في قطاع الماء وقطاع التطهير والصرف الصحي يمثل ضرورة إذا أردنا بناء مجتمعات أكثر عدلاً وإنصافاً، حيث يتسنى للرجال والنساء، وللصبيان والبنات، أن يطمحوا عن حق إلى المزيد من الراحة والرفاه. لذا فإننا نترافع في هذا المنحى متوجهين إلى الجهات المانحة لكي تهتم بهذه المسألة كل الاهتمام وتصبّ جهودها على تعزيز قدرات شركات الماء.

وتبقى الرابطة الأفريقية للماء على استعداد للعمل بمثابة مترابط في إطار الشراكات من أجل استحداث برامج لصالح شركات الماء والتطهير والصرف الصحي أو تنشيط ما يوجد من هذه البرامج. إننا نتمتع بالخبرة، ولدينا شركات أعضاء في المنظمة تتمتع بمهارات يمكن تقاسمها، ولا شك أننا سنفلح، إذا حظينا بالمساندة الملائمة، في التخفيف عن كثير من الأسر وتخفيف معاناة النساء من جراء تعذر الحصول على الماء، فنسهم بذلك في تهيئة شروط جعل العالم أكثر عدلاً وإنصافاً للنساء وللرجال.